

مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية في الجزائر

(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل من بدائل تنمية التجارة الخارجية في الجزائر)

تواقي دونية، د/ بو دغدغ أحمد

مُجد الصديق بن يحي " جامعة جيجل "

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى ابراز مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية في الجزائر، حيث تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في أي اقتصاد، نظرا لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي وتطوير التجارة الخارجية من خلال تنمية الصادرات واحلال الواردات. وبالتالي تعتبر هذه المؤسسات بديل من بدائل التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، التي لازالت تعاني من ضعف هيكلها الإنتاجي. والجزائر ليست بمعزل عن هذه الدول.

ومن خلال دراستنا توصلنا الى ضعف نسبة مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية للجزائر مما يعني عدم تنوع الصادرات بسبب الاعتماد على قطاع المحروقات، بالإضافة الى زيادة قيمة الواردات مع انخفاض نسبة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من أزمة البترول وهذا يدل على أن المجتمع الجزائري مجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى، وهذا ما يؤكد عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وبالتالي غياب فرص الاستثمار وضعف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجارة خارجية، واردات، صادرات، الجزائر

Abstract: This study aims to highlight the status and role of small and medium enterprises in the foreign trade of Algeria. Small and medium enterprises are important in any economy. Because of their contribution to economic development, It contributes to the promotion of economic activity and development of foreign trade, through export development and import substitution, thus, these institutions are alternative to the economic developing countries, which still suffer from a weak productive structure, And Algeria is not isolated from these countries. In our study, we have reached twice the percentage of exports of small and medium enterprises in the foreign trade of Algeria, This means that exports are not diversified due to the increase in the value of imports with the decrease of imports of small and medium enterprises. Despite the oil crisis, this indicates that the Algerian society is a consumer society in the first place, therefore the absence of investment opportunities and the weakness of the activity of small and medium enterprises.

Keywords: Small and medium enterprises, the foreign trade, import, export, Algeria

I- تمهيد :

في غمرة التحولات الجذرية والتقلبات الحادة التي يشهدها الاقتصاد العالمي نتيجة اتجاهات الحماية الجديدة وتوسع وتطور الأسواق في الاقتصادات الصاعدة ، تواجه الجزائر جملة جديدة من التحديات والمخاطر منها عدم كفاءة الجهاز الإنتاج واعتمادها على المحروقات ، كما تتوفر لها في الوقت نفسه فرصا جديدة يمكن استثمارها ، وهي اليوم تقوم بمجموعة من الاصلاحات في مختلف السياسات الاقتصادية ، مثل تنمية الصادرات وتقليل الواردات التي تعتبر من استراتيجيات السياسة التجارية ، والتي يكون من أولوياتها إيلاء الشركات الصغيرة والمتوسطة مكانتها ضمن حركية الإنتاج والاستثمار والعمل على زيادة التصنيع المحلي ورفع القدرة التنافسية . وبالتالي المساهمة في تحسين الميزان التجاري وتنويع الصادرات واحلال الواردات ورفع الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي.

لذا أصبح من غير المتوقع احداث اقلاع اقتصادي من دون دعم وتحسين مكانة هذا الصنف من المؤسسات في ظل التحولات الإقليمية والدولية الجديدة بعد تزايد حدة المنافسة وانتشار آثار العولمة الاقتصادية، وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية في الجزائر؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث عناصر التالية:

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية.

3- الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وللإحاطة بموضوع البحث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي.

I. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**I-1. تعريف ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

بالنسبة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي، الوارد في القانون 01-18 مؤرخ في 2 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر مؤسسة صغيرة كل مؤسسة تستوفي الشروط التالية

- تشغل من 1 إلى 250 شخص، وأن رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دح وان لا يتجاوز مجموعة حصيلة السنوية 5 00 مليون د ج، كما انها تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأس مالها ب مقدار 5 2% فما أكثر من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تلخيص تعريف المؤسسات ضمن الجدول رقم (1).

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها عن المؤسسات الكبرى نذكر منها:

- **الملكية المحلية:** يغلب على هذا النوع من المؤسسات نمط الملكية العائلية، حيث يشترك فيها افراد الأسرة، وفي كثير من الأحيان يكون ملك المؤسسات يقيمون ضمن مجتمع محلي، وهذا ما يؤدي الى زيادة الملكية الخاصة، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص قاطنين في المجتمع المحلي مما يؤدي بدوره الى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.¹
- **سهولة الانشاء والتنفيذ:** تتمثل أسباب هذه السهولة في:
- صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع.
- صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها.
- السهولة في تركيب خطوط الإنتاج معدات الإنتاج وفي مستلزمات الإنتاج المادة الخام.
- **الاستقلالية في الإدارة:** عادة ما تتركز معظم القدرات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكيها، حيث يكون مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت، مما يكسب المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.
- **القدرة على الابتكار التحديد:** وهذا من أجل ضمان بقائها، فكثر من براءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف الافراد مؤسسات فردية او مؤسسات صغيرة.²
- **سهولة وبساطة التنظيم:** وذلك من اجل التوزيع الاختصاصات بين اقسام المشروع ، التحديد الدقيق للمسؤوليات، توضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.³
- **فعالية الموارد البشرية والمادية:** تشكل هذه المؤسسات مخزنا للموارد البشرية والمادية، وهذا نظرا لصغر حجمها وتخصيص العمل فيها بالنسبة للعمال، فكل عامل يعتبر في منصبه لتخصصه في العمل وطول مدته في نفس المنصب، مما يكسب الفعالية في الأداء، كما أنه هذه المؤسسات تستطيع أن يكون بمثابة ادخار للملاك الصغار، الذين يبحثون عن استثمار أموالهم.⁴

I-2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر في الجزائر نظرا لأهميتها باعتبارها وسيلة

تسعى من خلالها الدولة لدعم النمو وتنويع الجهاز الانتاجي وترقية الصادرات وتنقسم بدورها الى مؤسسات عمومية وأخرى خاصة. انظر الجدول(2)

بالنسبة لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنشط في مختلف القطاعات، مع سيطرة قطاع الخدمات على مجمل هذه المؤسسات بنسبة تقدر بـ 51.36 بالمائة، يليها قطاع الأنشطة الحرفية بـ 22.09 بالمائة، ثم قطاع الاشغال العمومية بنسبة 8.94 بالمائة، وهذه النسب تبين ميل المجتمع الجزائري لنشاطات الخدمات، وهذا ما يدل على هشاشة المقاولاتية في الجزائر التي يسيطر عليها النشاط التجاري.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 ان قطاع الفلاحة يحوز على النسبة الأكبر بالنسبة للمؤسسات العمومية بنسبة تقدر بـ 36 بالمائة. ثم الصناعة بنسبة تقدر بـ 28.63 بالمائة.

II. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية

تبين المبادلات الخارجية حركة تطور هائل من الصادرات والواردات بالإضافة إلى الإمكانيات الإنتاجية والتجارية المتاحة للمؤسسات الجزائرية، إذ تعد الصادرات مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبين درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة في المبادلات الخارجية للدول على غرار الجزائر، الأمر الذي يمكن توضيحه عن طريق رصد تطور تطورات الميزان التجاري وتحركات كل من الواردات والصادرات.

II-1. طبيعة التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد سجلت حصيلة المبادلات الخارجية الجزائرية فائضا في الميزان التجاري طوال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2012، والذي بلغ أقصى قيمة له سنة 2008 قدرت بحوالي 39.81 مليار دولار أمريكي، كما عرف أعلى معدل تطور له سنة 2012 بقيمة 27.18 مليار دولار، وهو ما يفسر بالارتفاع الملحوظ في أسعار البترول وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي تشكل أكثر من 97 بالمائة من المحروقات، غير أنه سنة 2009 حقق الميزان التجاري فيها عجزا ملحوظ وذلك بسبب التراجع المهم في قيمة الصادرات والذي وصل إلى 5.9 مليار دولار وذلك نظرا لتداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008 التي ضربت أكبر الاقتصاديات والتي خفضت حجم الطلب العالمي. لينخفض الميزان التجاري محدد 4.6 مليار دولار سنة 2014 بسبب انهيار أسعار البترول انظر الشكل 1، حيث يبين التطور الشهري للأسعار البترولي الاتجاه التنازلي والمتواصل لأسعار البترول إلى غاية حانفي 2016، والشكل (2) يوضح ذلك.

في المقابل أدى الانتعاش في أسعار البترول في 2017، بعد سنتي من الانخفاض المتواصل إلى زيادة في قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بنسبة 2016 بواقع 18.9 بالمائة (43.4 في 2015 و 15.6 في 2016) في ظرف انخفاض الكميات المصدرة 2.27 بالمائة بالفعل، انتقلت الصادرات من المحروقات من 27.92 مليار دولار في 2016 إلى ما يقارب 33.20 مليار دولار، بلغت الصادرات أعلى مستوى لها في الثلاثي الرابع من سنة 2017 أي 9.2 مليار دولار، مقارنة بمتوسط ثلاثي قدره 7.98 خلال الثلاثيات الأولى نفس السنة.⁵

في الوقت نفسه، بلغت الصادرات من السلع خارج المحروقات التي كان متوسط قيمتها السنوية خلال العشرة الأخيرة منخفضا جدا (1,21 مليار دولار)، 1.37 مليار دولار في 2017 ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك، لاتزال هذه الصادرات خارج قطاع المحروقات تتركز على ثلاث فئات من المنتجات، والتي تمثل حوالي ثلاث أرباع المجموع 71 بالمائة، ألا وهي الأسمدة المعدنية أو الكيماويات الأزوتية والامونيكا اللامائي، السكر، بحصص بنسبة تقدر ب 32 بالمائة، 23 بالمائة و 16 بالمائة.

فيما يتعلق بالواردات من السلع، فقد انخفضت في 2017 للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر 18 سنة من اتجاه تصاعدي دون انقطاع، باستثناء سنة 2009، بالفعل، تراجعت من 59.67 مليار دولار في 2014، إلى 52.65 مليار دولار في 2015، ثم إلى 49.44 مليار دولار في 2016، لتصل 48.73 مليار دولار، تعلق الانخفاض الطفيف البالغ 703 مليون دولار، المسجل في 2017، بمجموعتين فقط من المنتجات منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة، في ظرف ارتفاع أو استقرار نسبي لمجموعات المنتجات الأخرى.⁶ انظر الشكل (3)

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2018، يبين الجدول رقم 5 بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زلت مركزة على شركائنا التقليديين، حيث تستحوذ كل من دول منطقة التعاون الاقتصادي والاتحاد الأوروبي على أكبر حصة في مجال التعاملات والتي تقدر على التوالي بنسبة 8.3 بالمائة من وارداتنا و4.34 بالمائة من صادراتنا.

-الاتحاد الأوروبي

تبقى دول الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الرئيسي للجزائر، بحصص تصل نسبها على التوالي 45.67 بالمائة من الواردات و57.46 بالمائة من الصادرات، كما سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي زيادة قدرت ب 3.95 بالمائة، مقارنة بنسبة 2017. حيث ارتفعت من 20.29 مليار دولار أمريكي في 21.10 مليار دولار أمريكي في 2018. نفس الشيء بالنسبة للصادرات الجزائر نحو هذه البلدان حيث تم تسجيل ارتفاع بقيمة 3.27 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 16.03 بالمائة⁷.

-دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي)

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بحصة تقدر ب 12.64 بالمائة من واردات الجزائر من هذه البلدان و16.88 من الصادرات الجزائر نحو هذه البلدان،

وبالمقارنة مع سنة 2017، تجذر الإشارة الى تسجيل زيادة في الصادرات مع هذه الدول من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث ارتفعت من 6.46 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 الى 6.95 مليار دولار أمريكي في سنة 2018.

-باقي المناطق

لاتزال المبادلات التجارية بين الجزائر وبقية دول العالم تتسم بنسب منخفضة الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع باقي البلدان الأوربية مقارنة مع سنة 2017 حيث تراجعت من 1.9 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 الى 1.58 مليار دولار في سنة 2018. وتسجل دول اسيا "زيادة بنسبة 5.91 بالمائة ازدادت من 15.96 مليار دولار امريكي الى 16.91 مليار دولار أمريكي لنفس الفترات، وسجل حجم التبادل مع الدول المغرب العربي ارتفاعا ملموسا بما يقارب 18.78 مقارنة بسنة 2017، حيث ارتفعت من 1.86 مليار دولار في سنة 2017 الى 2.21 مليار دولار سنة 2018. اما المبادلات التجارية مع البلدان العربية فقد سجلت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2017 مليار دولار سنة 2.62 مليار دولار.

وأخيرا سجلت المبادلات التجارية مع البلدان الأمريكية ارتفاعا قدر ب 14.8 بالمائة مقارنة بسنة 2016.

II-2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات الجزائرية:

يلعب القطاع الخاص الذي تمثله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متناميا في مجال التجارة الخارجية حيث اهتم القطاع بتلبية متطلبات السوق المحلي من المواد الاستهلاكية إضافة الى تغطية

احتياجاته من المواد النصف المصنعة والتجهيزات الاستثمارية خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية في الجزائر سنقوم، ولإعطاء فكرة معمقة عن تطورات الواردات.

من خلال الجدول رقم (6) لاحظ تطور واردات الجزائر من سنة لأخرى، بما فيها واردات القطاع الخاص الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستثناء سنة 2013 أين انخفضت قيمتها إلى قرابة النصف بسبب تراجع استيراد التجهيزات وبعض المنتجات، وذلك ضمن إجراءات السياسة التجارية، وعرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.30 بالمائة خلال سنة 2018 مقارنة بنسبة 2017 حيث ارتفعت من 46.06 مليار دولار أمريكي إلى 46.1 مليار دولار أمريكي، يظهر توزيعها حسب مجموعة المنتجات لسنة 2018 والمبين في الجدول رقم 6 أسفله، ارتفاعا لمجموعة السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية بحصص تحصل نسبتها على التوالي 1.60 و 14.63 وانخفاض فيما يخص السلع الموجهة الأداء الإنتاج بنسبة 4.36 أو سلع المعدات " بنسبة 4.18 بالمائة.

II-3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية صادرات الجزائر:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير انتاج المشروعات الكبيرة، لما تتميز به من مميزات نسبية وفورات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، فهي بذلك تساهم في جلب العملة الصعبة أيضا. و يبين واقع المبادلات العالمية ضعف تواجد الجزائر في الأسواق العالمية، وهذا ما تفسره قيمة الصادرات خارج المحروقات الضعيفة، بالرغم من سعي الجزائر إلى تحسين وتنمية الصادرات، وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني من خلال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي لازالت نسبة مساهمتها ضئيلة في الصادرات انظر الجدول رقم (8). حيث تمثل المحروقات أساسا صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2018 بحصة 93.13 بالمائة من القيمة الإجمالية للصادرات بزيادة قدرها 15.26 مقارنة ب 2017، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات التي لاتزال هامشية، والتي تقدر نسبتها ب 6.8 بالمائة من القيمة الإجمالية للصادرات ما يعادل 2.83 مليار دولار أمريكي، فقد سجلت زيادة قدرها 46.13 بالمائة مقارنة بسنة 2017. وتتمثل مجموعة المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات في:

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصص 5.45 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 2.24 مليار دولار أمريكي.
- المواد الغذائية بحصة 0.91 أي بقيمة 373 مليون دولار أمريكي.
- سلع المعدات الصناعية بحصة 0.22 بالمائة أي بقيمة تظهر 90 مليون دولار أمريكي
- المواد الخام والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص تقدر على التوالي 0.22 بالمائة. 0.08 بالمائة⁸.

III. صعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مجموعة من الصعوبات التي حالت دون تحقيقه للنتائج المرجوة فيها والمتتمثلة أساسا في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومنة ترقية الصادرات وإحلال الواردات وبالتالي المساهمة الفعالة في التجارة الخارجية والتي تتمثل في:

• المناخ الاستثماري غير الملائم⁹

ترتبط الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا بالخصوصيات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من مرور سنوات على صدور قوانين ترقية الاستثمار الخاص، أضف إلى الاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد بعد العشرية السوداء لم يتحسن المناخ الاستثماري في الجزائر، الأمر الذي إثر سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية، وهذا ما يؤكد

تقرير البنك العالمي لسنة 2010 حول تصنيف الجزائر دوليا ضمن 183 دولة مثلما يوضحه الجدول رقم (9) ، بحيث يتضح لنا أن مكانة الجزائر في الترتيب العام حسب كل مؤشر من المؤشرات سهولة الاستثمار تحتل المراتب الأخيرة سواء تعلق الامر بالاستثمار المحلي والأجنبي.

• صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية

إذا كان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والديناميكية المستمرة التي تميزها يتطلبان استجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا ، فإن الإدارة الجزائرية ، لاتزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل وبالعقلية الذهنية الرجعية الموروثة عن النظام الاشتراكي ، كما لاتزال بعيدة عن تقديم الخدمات بكفاءة عالية ووقت مناسب ، بسبب المستوى التكنولوجي للعاملين في هذه الهيئات ، بالإضافة الى تعدد مراكز القرار وتمركزها ، واستغراق أحال طويلة في معالجة الملفات مما جعل الكثير من المشاريع الاستثمارية الحادة تتم ببطء ، لدرجة ان الكثير منهم لم يحصل على الموافقة في الآونة الأخيرة ، ففي الوقت الذي يستغرق انطلاق المشروع في السويد بين 2 و4 أسابيع ، فإن الأجل المتوسطة لانطلاق المشروع ما في الجزائر تقدر بخمس سنوات.¹⁰

• انتشار الفساد والبيروقراطية

الجزائر تعاني من اشكال الفساد المختلفة من نهب المال العام والرشوة والاختلاسات وسيطرة رجال المال والأعمال على مختلف القطاعات وبالتالي السيطرة على مختلف القرارات المؤسسات الخاصة والعامة للدولة، وهذا ما أدى تراجع دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية الصادرات تراجع الواردات، وهذا أكدته التقرير السنوي 12 لاتحاد لغرف العربي لسنة 201 حول احتلال الجزائر المركز 10 دوليا. انظر الشكل (4)

• الصعوبات المتعلقة بتمويل الجهاز الإنتاجي

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائق التزود باحتياجاتها من المواد الأولية ومستلزمات العملية الإنتاجية بشكل عام بالرغم من انفتاح الجزائر على السوق العالمي وتحرير التجارة وإلغاء الاحتكار ، لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بقيت تعاني ندرة التمويل وذلك بسبب اهتمام المستوردين بالسلع الاستهلاكية الجاهزة أكثر من المستلزمات الإنتاجية ، بالإضافة الى ارتفاع الأسعار نتيجة لمشاكل الصرف والانعكاسات السلبية لسياسة تخفيض العملة..... الخ ، الامر الذي دفع بأصحاب هذه المؤسسات الى شرائها بأسعار مرتفعة أو تمديد حزم من راس المال وتحمل الأعباء المتنوعة واما استخدام مواد اقل جودة مما يؤثر على جودة السلع المنتجة و ما يضعف قدرتها التنافسية¹¹.

• مشاكل التجارة عبر الحدود

ان أهمية دراسات مدى مرونة الإجراءات الحكومية الخاصة بالتجارة عبر الحدود يعود بالأساس الى أهمية جانبي التصدير والاستيراد في نشاط الاعمال والاستثمار ، حيث يتأثر هذا الأخير بسهولة عملية الاستيراد لأهميتها في الحصول على المواد الأولية في عملية الإنتاج ومنه استمراريتها والاستجابة لتطورات السوق ، كما يتأثر أيضا بسهولة عملية التصدير التي تعتبر من أهم دوافع القيام بنشاط الاعمال في أي اقتصاد على هذا الأساس فان عملية الاستيراد في الجزائر تتميز بارتفاع عدد المستندات الا أن العائق الأكبر يتمثل في طول فترة الاسترداد المقدرة ب ب 27 يوما منها 10 أيام فقط من أجل تحضير كامل المستندات و 8 أيام لتحضير المستندات و 4 أيام للتخليص الجمركي والمراقبة التقنية¹².

والجدول رقم(10) يوضح أداء الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود.

• غياب التحفيز الضريبية والجمركية

ان الأعباء الضريبية تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي الى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، لهذا بقيت نسبة مساهمة القطاع الخاص، ضمن اجمالي الاستثمارات الصناعية ضعيفة لا تتعدى 3 بالمائة، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الضريبة والتي لا تراعي خصوصيات هذه المؤسسات بالإضافة الى تعدد الوثائق المطلوب في التصريح الضريب¹³.

• عدم كفاءة نظام المعلومات في الجزائر

رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامها ميادين متعددة الى أن نقص المعلومات وافتقارها الى الخبرة التنظيمية يظهر بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام بصفة عامة، ويرجع نقص المعلومات الى غياب الثقافة السرية للمعلومات المؤسسة، وتجاهل أهمية استخدام المعلومات، وعدم رقمنة هذه المعلومات.¹⁴

IV-الخلاصة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في أي اقتصاد نظرا لما تساهم به في تنمية الصادرات واحلال الواردات وجلب العملة الصعبة، ومن خلال دراستنا توصلنا الى ضعف نسبة مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الجزائر مما يعني عدم تنوع الصادرات حيث يتم الاعتماد على قطاع المحروقات، بالإضافة الى زيادة قيمة الواردات بالرغم من أزمة البترول وهذا يدل على أن المجتمع الجزائري مجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى ، وهذا ما يدل عدم مرونة الجهاز الانتاجي وبالتالي غياب فرص الاستثمار وضعف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه من الضروري النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيام الحكومة الجزائرية بدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير مناخ ملائم لنشاط مثل هذه المؤسسات المتمثل في:

- دعم الدولة للاستثمار الخاص من خلال تسهيلات التمويل والإجراءات الإدارية والتنفيذية.

- محاربة الفساد والبيروقراطية.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تأهيل المؤسسات وتوفير التمويل.

- تشجيع التحفيز الضريبية وإلغاء الحواجز الجمركية.

- تنظيم التجارة عبر الحدود.

- حوكمة ومراقبة المؤسسات بهدف محاربة الاختلاس والرشوة.

الجدول(1): معايير التميز حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير المؤسسة	العمالة الموظف عامل	رقم الاعمال السنوي مليون دينار	الحصيلة السنوية مليون دينار
المؤسسات المصغرة	1 الى 9	20	10
المؤسسات الصغيرة	10 الى 49	200	100
المؤسسات المتوسطة	20 الى 200	2000 الى 200	100 الى 500

المصدر: الاعتماد على نص المواد 05-07 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،

الجدول رقم (2): تطورت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005	342.788
2006	376.767
2007	410.959
2008	519,526
2009	570.838
2010	607.297
2011	659.309
2012	711.816
2013	777.818

852.052	2014
943.569	2015
1022612	2016
1060289	2017
1093170	2018 (السداسي الأول)

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة والمناجم 2010-2018.

الجدول(3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات نهاية السداسي الأول 2018

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الزراعة	6877	0.629
المحروقات، الطاقة المناجم والخدمات المتصلة	2936	0.269
البناء والأشغال العمومية	182477	16.969
الصناعات التحويلية	97728	8.942
الخدمات	338201	51.367
الأنشطة الحرفية	241494	22.096
المجموع	1092908	100

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PM

نهاية السداسي الجدول رقم(4): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب القطاعات الأول 2018

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
الصناعة	75	28.63
الخدمات	65	24.81
الزراعة	96	36.64
البناء والأشغال العمومية	24	9.16
المناجم والمحاجر	2	0.76
المجموع	262	100

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME Données du 1^{er} semestre 2018, n°33, Algérie novembre 2018, p10

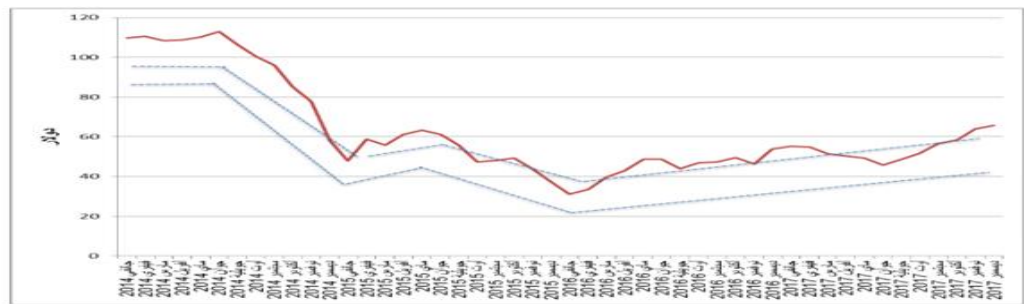
الشكل رقم (1): تطور الميزان التجاري للجزائر (2008-2015) السداسي الاول الوحدة بالمليار دولار

مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية التجارة الخارجية في الجزائر



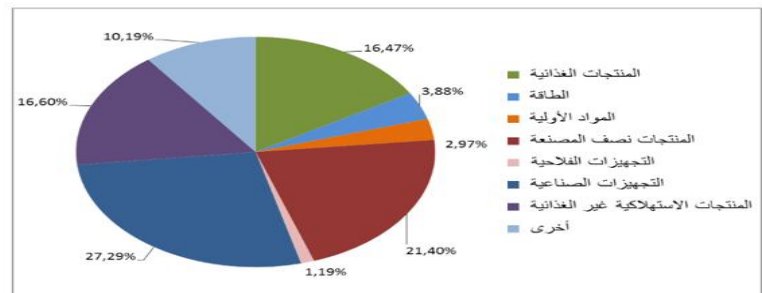
المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الأول 2015، ص 29.

الشكل رقم (2): تطور السعر الشهري للبترول (جانفي 2014-ديسمبر 2017)



مصدر: لتقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص 42-43.

الشكل رقم 3: هيكل واردات الجزائر من السلع في 2017 حسب المنتجات



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والمالي، ص 42-43.

الجدول رقم (5): توزيع حركة التجارة الخارجية في الجزائر حسب المناطق الاقتصادية بالمليون دولار

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بالمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور %	السنة		التطور %
	2018	2017		2018	2017	
دول الاتحاد الأوروبي	21 099	20 298	3.95	23 386	20 386	16.03
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	5 837	5 953	-6.56	6 950	6 465	7.50
الدول الأوروبية الأخرى	1 542	1 910	-19.27	40	40	0.00
دول أمريكا الجنوبية	3 546	3 209	10.50	2 660	2 530	5.14
آسيا	11 557	12 369	-6.56	5 351	3 595	48.85
أوقيانوسيا	-	-	-	-	71	-
الدول العربية	1 904	1 542	23.48	712	799	-10.89
الدول المغاربية	546	592	7.77	1 669	1 273	31.11
الدول الأفريقية	166	186	10.75	132	103	28.16
المجموع	46 197	46 059	0.30	41 168	35 191	16.98

المصدر: المركز الاعلامي لالي للإحصاء التابع للجمارك CNIS

الجدول رقم (6): تطور الواردات في الجزائر للفترة من 2008-2018

الوحدة بالمليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات	39479	39294	40212	47247	50386	28350	58580	51501	49437	46059	46197

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات واحصائيات وزارة الصناعة والمناجم لسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012،

2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

الجدول (7): توزيع مجموعة المنتجات المستوردة خلال الفترة 2017-2018 بالوحدة بالمليون دولار

مجموعة المنتجات	عام 2017		عام 2018		التطور %
	القيم	الهيكل %	القيم	الهيكل %	
السلع الغذائية	8438	18.32	8573	18.56	1.60
السلع الموجهة الانتاج	14504	31.49		30.03	4.36-
السلع المعدات	14606	31.71	13996	30.30	4.18-
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	8511	18.48		21.12	14.63
المجموع	46059	100	46197	100	0.30

المصدر: المركز الوطني لمعلومات احصائيات الجمارك، (وزارة الصناعة والمناجم)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الجدول رقم (8): تطور صادرات خارج المحروقات لمدة 2010-2018 الوحدة مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات بالمليون دولار	1390, 40	1771	1922	1772	2623	1811. 58	1643. 22	807.9 1	1123. 13

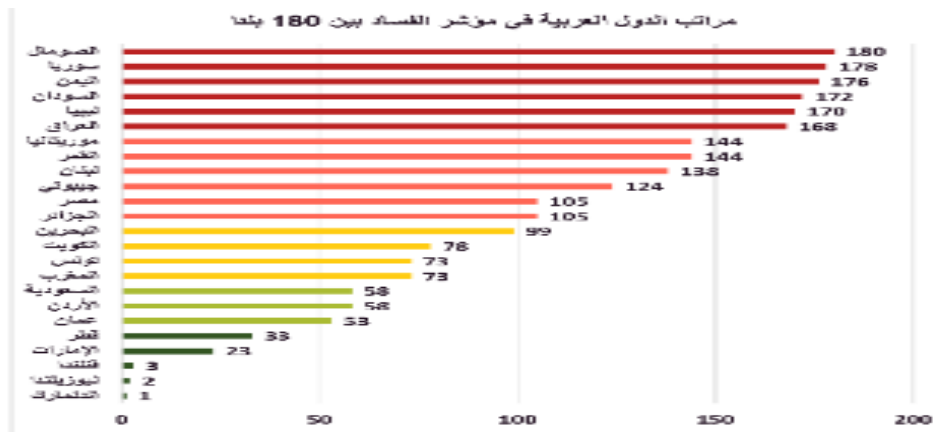
Source : Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la
PME2010-2018

الجدول رقم (9): رتبة الجزائر دوليا من حيث سهولة الاستثمار

لمؤشر	انشاء المؤسسات	منح رخص الانشاء	تحويل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية الاستثمار	تنفيذ العقد	تسديد الضرائب
المرتبة	10	113	116	138	74	127	168

الشكل رقم (4): يمثل رتبة الفساد للجزائر من بين

180 دولة



المصدر: التقرير السنوي رقم 12 اتحاد الغرف العربي ص 4.

الجدول رقم(10): أداء الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود

المؤشر	2013	2014	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	أحسن أداء سنة 2014
ترتيب مؤشر التجارة عبر الحدود	131	133	/	/	سنغافورة
عدد المستندات اللازمة للتصدير	8	8	6	4	(2) إيرلندا
الوقت اللازم للتصدير (الأيام)	17	17	20	11	(6) 5 اقتصاديات
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1260	1270	1127	1070	(450) ماليزيا
عدد المستندات اللازمة للإستيراد	9	9	8	4	(2) إيرلندا
الوقت اللازم للإستيراد (الأيام)	27	27	24	10	(4) سنغافورة
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1330	1330	1360	1090	(440) سنغافورة

Source: World Bank: Doing business reports, 2008, 2010, 2013 and 2014.

- الإحالات والمراجع:

- ¹ محمد عبد العزيز، 2012، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين العراقيل وتحديات التنمية، عرض نتائج الفترة 2010، 20، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 4، ص 29.
- ² عديلة العلواني، بن سمية دلال، 2018، المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الرابع، 189.
- ³ عبد الغفور، عبد السلام وآخرون، 2001، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 12.
- ⁴ راجح زرقاني، المناولة الصناعية كأداة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، جامعة الجزائر 03، 198-199.
- ⁵ بنك الجزائر التقرير السنوي 2017، ص 42.
- ⁶ المرجع السابق، ص 42-43.
- ⁷ المرجع السابق ص 43.
- ⁸ حصيلة التجارة الخارجية، وزارة الصناعة والمناجم، المؤسسة الوطنية لترقية الاستثمار.
- ⁹ المرجع السابق.
- ¹⁰ سماح طلحي، 2013-2014، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي، ص 230.
- ¹¹ محمد البشير مبيروك، صالح حميدات 2008، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد لتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، ص 12-13.
- ¹² كريم بودخدخ، 2015، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 254-255.
- ¹³ سماح طلحي مرجع سبق ذكره، ص 231.
- ¹⁴ عديلة العلواني، بن سمية دلال مرجع سبق ذكره، ص 191.